فهو معقول بل غاية ان يتعدم ما بينهما من العلاقة وهو لا ينفي الصفة

ان مدرك الجزئيات هو النفس واما مدرك الجزئيات على وجه كونها جزئيات فيحتمل ان
النفس وعند العلامة المحاسبي لها وجوه الاول ان مذهبه كما احد بقوله ان وهو معنى النفس
بحكم ان هذا الشيء هو فوله الانسان الكلي وانه ليس هذا الفرس وان هذا اللون غير هذا الطعم
وان هذه الصورة الخيالية صورة لهذا المحسوس الى غير ذلك من الحكم بين الكلي والجزئي او بين الجزئيات
والحاكم بين الشيئين لا بد ان مدركهما فالمدرك من الانسان لجميع الادراكات شيء واحد اذ لو
ان نفس كل احد تعترف في بدنه الجزئي وسائر افعاله الجزئية وذلك يتوقف على ادراك تلك الجزئيات
لان رأي الكلي نسبته الى الجزئيات على السواء ولان كل عاقل يجد من نفسه انه لا يحاول تدبير بدن
كلي بل مقصوده تدبير بدنه الخاص الذي انت انا كل احد يعلم بالضرورة انه واحد بالعدد مشتمل
وتدرك المعقولات وان كان سوق بعض هذه الادراكات على استعمال الآلات وليست
النفس سوى ذلك الواحد بشيره الله كما احد نقوله انا اصح المفهوم نوجوه الاول انا قد طعون بان
الابصار للمباصرة والسمع للسماعة وليسا فعل قوة واحدة وهذا في التحقيق دعوى كون
المطلوب ضروريا الثاني كونه لكن الابصار للمباصرة والسمع للسماعة والذوق للذائقة
وكذا جميع الحواس الظاهرة والباطنة لما كانت الآلة في محال هذه القوى يوجب الآلة في
الافعال كما لا يوجبها الآلة في الاعضاء الاخر والالزم باطل بالتجربة الثالث ان ادراك المحسوسات
الظاهرة لو كان للنفس للحواس لما توقف على حضور المحسوس عند الحاسة لان حال النفس واحد كما
لا تتفاوت بالغيبة والحضور الرابع لو كان التخيل للنفس لا القوة جسمانية لما كان تخيل ذوات
الاوضاع والمتكاثرة لامتناع ارتسامها في المجرد وقد سبق انه لا بد في الادراك من الارتسام الخامس
لو لم يكن التخيل للقوة الجسمانية لم يحصل الامتناز بين المتباين والمتناسب ضمنا اذا تخيلنا لانسان
الخارج مربعا مخيني بمربعين متساويين في جميع الوجوه الآتي ان اخذهما على يمين المربع والاخر
على يساره هكذا اذ ليس امتاز بعضها بالماهية ولوازمها وعوارضها كالمقدار والشكل والسطح
والساحة وغير ذلك لفرض التساوي فيها بل بالمحل وليس المحل الخارجي لان المفروض انه لم يوجد من
الخارج فتعين المحل الادراكي والمجرد لا يصلح محلا لذلك فتعين الآلة الجسمانية والا لخفي انا اذا تخيلنا
الغوى الجسمانية آلات الاحساس وادراك الجزئيات والمدرك هو النفس على ما صرح به المحققون
من الحكماء ارتفع نزاع الفريقين وظهر الجواب عما ورد علينا اشكالات الاول ان غاية ما يلزم
من الصوابات تدرك المحسوسات فلو كان المدرك هو النفس المجردة كما في الانسان طاح ذلك اذ
ليست لها نفوس ناطقة وفاقا والجواب انه لو سلم ذلك يجوز ان يكون المدرك فيها هي القوى

الجسمانية وفيض النفس بواسطة القوى وهذا معنى قولنا الاستكمال في القائم وسي الاحساس
لا يوجب الاستكمال في المدرك وهو النفس المجردة ان ادعى انه لو كان ادراك النفس الجزئيات بمعونة
الآلات لما ادركت النفس هويتها الا متوسط الآلة فهو فاسد فان الانسان يعلم بالقرع والاعتبار
والجواب ان المقتضي الى توسط الآلة ادراك الجزئيات الى متع ارتسام صورها في النفس المجردة
وانما لا تعقل ادراكها الى ارتسام صورة كادراك النفس ذاتها فلا تعقل الى توسط الآلة لكن
انا عند تعلقها بالبدن مصورة لعينه اذ لا مكنى في ذلك بصور بدنه كلي الان نسبته الى الكل على
السواء فكانت قبل استعمال الآلات مدركة للجزئيات والجواب ان تعلقها بالبدن بنوع يخرجها
بطبعي لمقتضى المناسبة لا الى الوقوف على صور البدن بعضه الطابع انا عند قصد استعمال الآلات
للادراكات والتحركات متصورة بالعاما من غير توسط آلة والجواب انها متصورة ما من حيث هي
آلات لبدنه النفس حاصل في هذا البدن المحسوس بخصوص المتخصص بهذه الاضافة ولا نسلم ادراكها
من حيث كونها جزئيات في ذواتها لما ذا حاولن سلوك طريق بعضه فقد بحث يتعين في
الخارج وان لم يكن تساهم بعضه وبجوز ان يدركها بعينها على سبيل التخيل فان المتخيلات لا يجب
ان تتأدى من طرف الحواس البتة بقي ههنا اشكال وهو انه اذا كان المدرك للجزئيات هو النفس
لكن حصول الصورة في الآلة فما لان تكون الصورة حاصلة في النفس ايضا على ما يشعر به قولهم
الادراك حصول الصورة في الآلة فقط بل حصولها في النفس لحصولها في الآلة وبالحضور عند
المدرك للحضور عند الحس من غير ان يكون ههنا حضور مرئي وخرج بقولهم الحاصل في ارتسام
صورة الجزئي والمحسوس في المجرد واما ان لا تكون الصورة حاصلة في النفس بل في الآلة فقط على
ما هو النظام من كلامهم وليست الآلة الا جزء من جميع بدن النفس فلا بد في تحقق ان اي حالة تحصل
للنفس تسمى ادراكا وحضورا للشيء عند النفس ولا تحصل مجردة تحصل ذلك الشيء في نفسه وحصول
صورته في مادته وانها ان كانت اضافة مخصوصة فلم لا يكفي ذلك في ادراك الكليات بل غاير افتقر
الى حصول الصورة في النفس وبالجملة عدم جواز الادراك من غير ارتسام صورة في المدرك فلم اوجبتم ذلك
في ادراك الكليات مع انكم تقولون الادراك معنى واحد يختلف بالاضافة الى الحس او العقل
نسبة لما كان ادراك الجزئيات مشروطا عندكم العلاقة حصول الصور في الآلات فعند مفارقة
النفس له طلان الآلات لا يبقى مدركة للجزئيات ضرورة انتفاء المشروط بانتفاء الشرط وعند الحاجة
لم يكن الآلات شرطا في ادراك الجزئيات لما لانه ليس حصول الصورة لا في النفس ولا في الحس
واما لانه لا يمتنع ارتسام صورة الجزئي في النفس كما نظام من قواعد الاسلام انه تكون للنفس
بعد المفارقة ادراكات مجددة جزئية واطلاع على بعض جزئيات احوال الاحياء سيما الذين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)